



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بيان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حول إطار الشراكة الأوروبية للهجرة

في 21 سبتمبر، غرق مركب في البحر المتوسط قبالة سواحل مصر وعلى متنه 600 مهاجر

للأسف، لا يبدو هذا الخبر مفاجئاً في ظل أزمة الهجرة والنزوح التي تواجه العالم حالياً. ومن المهم ذكر وقوع هذه الحادثة بعد يومين من انعقاد قمة الأمم المتحدة للنزوح والهجرة. فبالرغم من عدم تغير أي من المبادئ المطروحة والاصرار على مبدأ "المسؤولية المشتركة" في مواجهة هذه الأزمة، يستمر فقدان الأرواح. في الواقع، شكل رفض اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في إعادة توطين 10 بالمئة من اللاجئين. إشارة إلى أن اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى الذي عقد في 19 سبتمبر لن يكون على قدر التوقعات. كما اشارت بطاقت الأداء المطورة¹ من قبل منظمات المجتمع المدني عن أرجحية فشل إعلان نيويورك -الصادر عن القمة- في تنفيذ ما وعد به. ولذلك، نحن في حاجة ماسة لتدخل سريع لترجمة المتفق عليه إلى أفعال ملموسة، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المسؤولية، باعتبار أنه لم يتم طرح الكثير عن كيفية وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ أو تقديم التزامات جديدة².

في هذا الصدد، يجب أن نولي انتباهاً لخطاب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية موغيريني خلال اجتماع قمة الأمم المتحدة للهجرة والنزوح؛ حيث شددت على أن الاتحاد الأوروبي "بدأ أخيراً بترجمة الأقوال إلى أفعال"³، كما اشارت إلى المقاربة الأوروبية الجديدة والأدوات المتبعة لمعالجة الموضوع؛ تحديداً إطار الشراكة للهجرة والسياسة الأوروبية للاستثمارات الخارجية .

تدعم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية موقف الممثل الأعلى بالتشديد على مبدأ الشراكات في معالجة الأزمة؛ ولكن تعبر عن مخاوفها إزاء المقاربة والأدوات المطروحة

1- طرح الأولويات ضمن إطار الشراكة للهجرة استناداً إلى المخاوف الأمنية الأوروبية عوضاً عن اعتماد مقاربة حقوقية. تركز الأولويات على إنقاذ النازحين من البحر، زيادة نسبة العائدين، تمكين النازحين والمهاجرين من البقاء قرب بلادهم؛ وعلى المدى البعيد، تقديم الدعم لتنمية البلدان للعمل على الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية⁴. في الواقع، يتواجد 5 مليون نازح سوري في بلدان الجوار الأوروبية منذ حوالي 6 سنوات. ومن الواضح أن هذا الواقع يشكل تحدياً تنموياً لهذه البلدان ولكن يخلق بيئة تؤدي إلى انتهاكات حقوقية للنازحين أيضاً. لذلك، خيار الاتحاد الأوروبي في تمكين النازحين من البقاء قرب بلادهم هو ليس فعل مبني على مبدأ "تقاسم الاعباء" بل لتحميل البلدان المجاورة العبء، اننا ندرك ان هذه المقاربة تهدف للحد من المخاطر الأمنية التي يتعرض إليها الاتحاد الأوروبي ولكن يجب عليه احترام التزاماته القانونية ضمن إطار القانون الدولي لحقوق

¹ <http://www.icmc.net/sites/default/files/documents/statement-and-scorecard-for-un-summit-for-refugeesmigrants.pdf>

² <http://www.icmc.net/sites/default/files/documents/statement-and-scorecard-for-un-summit-for-refugeesmigrants.pdf>

³ <https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/10090/mogherini-calls-for-global-compact-to-meetchallenge-of-migration-en>

⁴ http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2072_en.htm



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الانسان والتزاماته كدولة طرف في معاهدات للأمم المتحدة وتلك المتعلقة بالأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

٢- تعتمد فكرة تقديم الدعم لتنمية البلدان الشريكة للعمل على الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية على مقاربة مضللة، فهي تحصر أسباب الهجرة بعدم توفر سبل العيش وتطرح حلول مبنية على الاستثمارات (الخاصة بشكل أساسي). يعتمد الاتحاد الأوروبي في طرحه لإطار الشراكة للهجرة على مقاربة محدودة عبر الترويج لخلق الفرص عبر الإستثمارات التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة⁵. ولكن، هناك حاجة لمراجعة حقوقية شاملة لسياسات الاتحاد الأوروبي؛ خاصة السياسات الخارجية والأمنية والإقتصادية والتنمية. يجب على الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأن النازحين من بلدان الجوار لا يغادرون بلادهم فقط للبحث عن سبل العيش والتسهيلات بل بسبب النزاع المتفشي والدائم في المنطقة. إن الدولة في معظم بلدان المنطقة ضعيفة وهناك انتهاك دائم لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الانسان وضعف في تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. ومع ذلك، لا يجب التركيز حصراً على تأمين سبل العيش والبنية التحتية، بل على معالجة عدم المساواة عبر تحقيق مجتمعات سلمية. وفي هذا الصدد، يجب على الاتحاد الأوروبي، كشريك معني في استقرار جواره، أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق الإستقرار والسلم المستدام وتأمين العدالة

٣- تهدف المساعدات الإنمائية الرسمية إلى معالجة التحديات التنموية وعدم المساواة؛ لذلك يجب على الاتحاد الأوروبي عدم إستعمال هذه المساعدات في النفقات المتعلقة بالشؤون الأمنية وكأداة لتنفيذ أجندته الأمنية الخاصة. ولهذا السبب، يشكل التعديل المطروح على أهلية المساعدات، في الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في شباط فبراير 2016، محط قلق عند الشركاء في الجنوب. فاعتبار النفقات المتعلقة بشؤون الأمن والدفاع والمساعدات الانسانية وانخراط النازحين كجزء من هذه المساعدات قد يعيق وسائل تنفيذ الأجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٤- يقترح إطار الشراكة للهجرة حوافز إيجابية وسلبية للدول للانخراط في السياسة الأوروبية التنموية وللتعاون في إدارة تدفق الهجرة غير الشرعية والتداعيات على البلدان التي ترفض التعاون في عملية إعادة القبول والعودة. نؤمن بأن الشروط المذكورة قد تأتي بنتائج عكسية، كما تهدد مساحة السياسات للدول الشريكة وتنتهك حقهم في التنمية. ويجدر الإشارة إلى الالتزامات التي قام بها الاتحاد الأوروبي في كل من روما وباريس وأكرا وبوسان تؤكد على أن المشروطة في عملية المساعدة التنموية قد تشكل عائقاً أمام تعاون تنموي فعال.

٥ - يشدد إطار الشراكة للهجرة على أن السياسة الأوروبية للاستثمارات الخارجية لبلدان الجوار وأفريقيا هي خطة طموحة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة؛ فهذا يعتمد في هذا الإطار أيضاً على المقاربة المضللة التي تربط ما بين النقص في الاستثمارات والهجرة. وقد أفاد الاتحاد بأن هذه السياسة ستؤدي إلى تحريك استثمارات بقيمة ٤٤ مليار يورو، بناءً على مساهمة مالية بقدر ٣.٣٥ مليار يورو من الميزانية الأوروبية وصندوق التنمية الأوروبي. تهدف السياسة إلى تعزيز قدرات القطاع الخاص الأوروبي عبر منحه فرص للاستثمار في بلدان شريكة، في ظل غياب أي التزام يضمن الشفافية والمحاسبة. فضلاً عن ذلك، سيتم بناء حوار عن الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يظهر التوجه الأوروبي في تطبيق النموذج الاقتصادي النيوليبرالي في الدول

⁵ http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2072_en.htm



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الشريكة. تؤكد الشبكة على أنه لطالما تم اعتماد هذا النموذج في الدول العربية، وقد أدى إلى ارتفاع عدم المساواة والمظالم على عدة أصعدة بحيث أنه خلق نموذج رأسمالية المحاسيب وأدى إلى تركيز الثروات في يد فئة محددة وتهميش الأغلبية. أما بالنسبة إلى الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، فيجدر الذكر إلى أن معظم الحالات الموثقة في بلدان عديدة تظهر فشل هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق أهدافه وفي المحافظة على حقوق المواطنين، بسبب الفشل في تأمين إطار مؤسسي عام كفؤ وفعال ولديه القدرة للمفاوضة مع القطاع الخاص. لذلك، لن يتمكن هذا النوع من الاستثمار من تأمين الظروف الأساسية لمحاربة أسباب الهجرة بل سيؤدي إلى تزايد الإنتهاكات؛ الأمر الذي سيدفع بالمواطنين إلى اللجوء إلى الهجرة بشكل أقوى.

٦- غياب الشفافية وعدم احترام مبدأ الشراكة الشاملة ومبادئ الملكية عند صياغة النسخة النهائية للتعاقدات مع البلدان الشريكة ضمن إطار الشراكة للهجرة، إذ لم يتم نشر أي معلومة عن محتوى هذه التعاقدات. يشير إطار الشراكة للهجرة إلى أن "هذه التعاقدات ستحدد حزم شاملة تجمع عناصر سياساتية مختلفة ضمن موضوع معين وضمن إختصاص الإتحاد الأوروبي (في التجارة، التنقل، الطاقة، الأمن...) والاختصاصات الوطنية... في حالة لبنان، ينص التعاقد على " تطوير الخدمات الأساسية (إدارة النفايات، المياه، التعليم والصحة) بالإضافة إلى تعزيز الفرص الإقتصادية لكل من النازحين السوريين والفئات اللبنانية الضعيفة. في المقابل، يجب على الدولة اللبنانية أن تبذل جهداً لتعزيز الانخراط الإقتصادي والإجتماعي للنازحين السوريين من أجل تحسين ظروفهم المعيشية ووضع اقامتهم القانوني". تعبر الشبكة عن قلقها إزاء التشاورات المتعلقة بهذه التعاقدات، التي لا تزال سرية ولم يتم مشاركة المجتمع المدني فيها؛ بالرغم من ضرورة التنسيق والتعاون بين جميع الجهات التنموية لمواجهة أزمة النزوح والهجرة بشكل فعال. يجب تطبيق هذه التعاقدات مع إعتداد الشفافية التامة واستعمالها كأدوات لشراكة حقيقية وتعاون مع الدول الشريكة. كما لا يجب على هذه التعاقدات أن تكرر تجربة الإتفاق التركي-الأوروبي المتعلق بالهجرة، الذي لم يشكل خطوة إيجابية في حل هذه الأزمة؛ فقد أدى إلى زيادة الضغط على بلدان الجوار الأوروبي عبر زيادة عدد اللاجئين مع غياب أي حماية ضد انتهاكات لحقوقهم. بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت هذه الصفقة كمخرج للأوروبيين لتفادي التزاماتهم القانونية والاخلاقية.

وأخيراً، وبالإضافة إلى هذه المخاوف، يجب التركيز على عملية المشاورات الجارية المتعلقة بمراجعة توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية ضمن إطار الأجندة ٢٠٣٠ فيجب التنبيه إلى النتيجة، إذ يمكن أن تتحول السياسة الأوروبية للتنمية إلى أداة لدعم المقاربة المحدودة المتبعة في كل من إطار الشراكة للهجرة وسياسة الإتحاد الأوروبي للاستثمارات الخارجية؛ مما يعني استعمال السياسة الأوروبية للتنمية كأداة إضافية لحماية الحدود الأمنية الأوروبية والاستثمارات والمصالح الخاصة ضمن مظلة التعاون التنموي، عوضاً عن استعمالها كأداة فعالة لضمان تطبيق التزامات الإتحاد الأوروبي ضمن الأجندة ٢٠٣٠ و مبدأ "عدم ترك أحد وراءنا".